الحديث الضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل، ومذهب المجيزين والمانعين له، وحكم العمل به

د. خالد مصطفى عبد الهادي السراحنة*

سلم البحث في ١٤٤٠/٨/١٨هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٠/٩/٢٣هـ

ملخص البحث:

تحوي كتب السنة النبوية كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إفساد المسلمين وجعلهم يحيدون عن الصراط المستقيم؛ لأن تشويه السنة النبوية وإفسادها كان هدف كثير من المبطلين والوضاعين، ولكن الله سبحانه وتعالى يسر لهذه الأمة علماء أهل الحديث بجهود عظيمة بذلوها في خدمة السنة النبوية وحفظها وتصفيتها من كل ما شابها من تتبع أحاديثها والرواة والمحدثين، وما زال العلماء يبحثون ويحققون في الكتب؛ ليخرجوا من السنة النبوية ما أضيف إليها كذباً أو ضعفاً حتى يكون اعتماد الأمة الإسلامية على الأحاديث الصحيحة وترك الأحاديث الضعيفة والموضوعة والابتعاد عنها.

Abstract

There are many weakened hadeaths which lead and aim for misleading and corrupting them that make Muslims unbelieve and away from the right way and suspect the sayings of our prophet. But our God send and provide Islam with honest and faithful scientists who work with great effort for the favours of Hadeath.They correct and conserve then classified these Hadeath from mistakes and forgery.They are also removing and ignoring the weakens and forgery so as to make Muslims depend and use these Hadeath in their affairs and get rid of these weaken and forgered Hadeath.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، هذا بحث في الحديث الضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل، ومذهب المجيزين والمانعين له، وحكم العمل به؛ للوقوف على معنى الحديث الضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل، ومن أجل توضيح الصورة المشوشة عند البعض خاصة من هم من غير أهل العلم، لأننا نجد من يستدلون بالحديث الضعيف بالرغم من اختلاف أهل العلم في العمل به؛ في حين أن الحديث الصحيح يغني عن ذلك الضعيف. تناولت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة،

* أستاذ مشارك في السنة وعلوم الحديث، عميد كلية العلوم الإسلامية، بالخليل، فلسطين.

واشتملت المقدمة على (أهداف البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، ومشكلته، ومنهجه، وخطته، والنتائج والتوصيات).

أهداف البحث:

خدمة السنة النبوية الشريفة من خلال الوقوف على معنى الحديث الضعيف عند الإمام أحمد والأسباب التي دعته – رحمه الله تعالى للقول بجواز العمل به، والوصول إلى الرأي الراجح من أقوال أهل العلم في هذه المسألة الخلافية.

أهمية البحث:

توضيح الصورة المشوشة لدى البعض، من غير أهل العلم في الحديث الشريف، وعلومه العليّة، مما حدا بالبعض إلى المزايدة، والتطاول على أطواد العلوم، وبحار المعرفة، دون علم ودراية منهم في هذا المجال، وهذا النوع من فنون العلم.

أسباب اختيار البحث:

محبتي لرسول الله ﷺ، ولعلماء الأمة، وخدمة لآثار النبي– ﷺ– وحفظها وضبطها من كل ما شابها ومدى العمل بها، والتمييز بين الأحاديث من حيث مدى صحتها.

مشكلة البحث:

في مفهوم الحديث الضعيف عند الإمام أحمد مقارنة مع مفهوم الحديث الضعيف بصورة عامة، وحكم جواز العمل به، وهذا ما يحتاج إلى تحرير وبيان.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل والاستنتاج، وتوثيق النصوص المنقولة من مصادرها، والتعريف بالمصطلحات الواردة في البحث.

خطة البحث:

قسّمت البحث إلى مبحثين يشتملان على عدة مطالب:

المبحث الأول: مفهوم الحديث الضعيف، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: معنى الحديث الضعيف عند أهل الحديث.

المطلب الثاني: هل الحديث الضعيف عند الإمام أحمد يعني الحديث المتروك

المطلب الثالث: أسباب العمل بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد

المبحث الثاني: حكم العمل بالحديث الضعيف، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: مذهب القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف.

المطلب الثاني: مذهب القائلين بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف.
المطلب الثالث: الرأي الراجح في حكم العمل بالحديث الضعيف.
الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
مفهوم الحديث الضعيف
المطلب الأول: معنى الحديث الضعيف عند أهل الحديث

إن خلاصة التعريفات للحديث الضعيف: هو أنه الذي فقد شرطاً من شروط الصحة أو الحُسن، فنزل عن مرتبة الحديث الصحيح، والحديث الحسن، إلى مرتبة الحديث الضعيف، والذي ينطوي تحته العديد من الأنواع التي يجمعها مسمى الحديث الضعيف، ومستند تعريفي هذا: هي أقوال العلماء في تعريفهم للحديث الضعيف، وأسوق طائفة من تعريفات العلماء له، وهي ما يأتي:

أولاً: "كل ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح أو الحسن فهو ضعيف"([1]).

ثانياً: هو ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول وهي ستة:

١- العدالة: أي الصدق والتقوى والالتزام الظاهر بأحكام الإسلام.

٢- الضبط: هو الدقة في الحفظ والإتقان ثم الاستحضار عند الأداء.

٣- الاتصال: أي كل واحد من الرواة قد تلقاه من رواة الحديث حتى النهاية دون إرسال أو انقطاع.

٤- عدم الشذوذ: وهو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أكثر ثقة منه.

٥- عدم وجود العلة القادحة: أي سلامة الحديث من وصف خفي قادح في صحة الحديث والظاهر السلامة منه.

٦- العاضدُ عند الاحتياج إليه.([2])

ثالثاً: "وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن"([3]).

رابعاً: "والضعيف ما ليس واحدا منهما" يعني: ليس هو الصحيح ولا الحسن، فإذا فقد شروط الصحيح والحسن فإنه يكون ضعيفا"([4]).

خامساً: "مَعْرِفَةُ الضَّعِيفِ مِنَ الْحَدِيثِ".

كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ الْمَذْكُورَاتُ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ"([5]).

وهنا أرى من خلال نقول العلماء في هذا الفن من العلم، أن الحديث الضعيف

هو الحديث الذي فقد أحد شروط القبول، فلم يرتق إلى مستوى الحسن أو الصحيح في مفهوم العلماء، وبهذا نقف على بينةٍ من أمرنا في مفهوم الحديث الضعيف لدى علماء الحديث النبوي الشريف، غير أن من العلماء من أطلق مسمى الضعيف، لكنه لا يريد به هذا النوع من الحديث الضعيف الذي بيّنا تعريفه من خلال نُقول العلماء.

المطلب الثاني

هل الحديث الضعيف عند الإمام أحمد([٦]) يعني الحديث المتروك

أما الإمام أحمد بن حنبل فهو كباقي العلماء، يقسم الحديث الشريف إلى قسمين: لا ثالث لهما هما: الحديث الصحيح، والحديث الضعيف، وحسب.

أما تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا اصطلاح الإمام الترمذي "أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، ولم يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله"([٧])، فكان من خلال هذا التقسيم أن اختلط الأمر على من لا يعلم مقصد الإمام أحمد من إطلاقه مسمى الحديث الضعيف، على الذهاب إلى أن الإمام أحمد يقول بالأخذ بالحديث الضعيف في مذهبه الفقهي، ويقدمه على الرأي والقياس، وفتح مدخلاً وذريعةً للهجوم والنقد اللاذع. ولكي نقف على بينةٍ من الأمر في هذه المسألة، لا بد من الوقوف على مقصود الإمام أحمد في معنى الحديث الضعيف، وبيان عدم أخذه بالحديث المتروك والمردود.

المسألة الأولى: ما هو مراد الإمام أحمد من الحديث الضعيف ؟

الباحث في موضوع الحديث الضعيف عند الإمام أحمد، يجد أن للحديث الضعيف مفهوما خاصا عنده، لأن تقسيمه للحديث النبوي لا يتعدى قسمين، إما حديث صحيح، وإما حديث ضعيف، ولذا كان الحديث الضعيف عند الإمام أحمد يتضمن الحديث الحسن الذي هو دون الصحيح، والحديث الضعيف الذي هو بمعنى المتروك، وهذا ما سأثبته من خلال النقول الآتية:

أولاً: "وقول أحمد وإسحاق إنما أرادا بقولهما: حديثان صحيحان (يريدان: حديثا الوضوء من لحوم الإبل) على طريق أهل الحديث واصطلاحهم، وأما الحسن فإنهم لا يسمونه صحيحاً مع وجوب العمل به، وهذا كثير في كلام أحمد، حيث يضعف الحديث ثم يعمل به؛ يريد أنه ضعيف عن درجة الصحيح، ومع هذا فراويه مقارب وليس مُعَارضٌ؛ فيجب العمل به وهو الحسن، ولهذا يضعف الحديث بأنه مرسل مع أنه يعمل بأَكْثر المراسيل"([٨]). فهذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية([٩]) في قوله: "يريد أنه

ضعيف عن درجة الصحيح" إثباتٌ جليٌ واضح على أن مراد الإمام أحمد بالحديث الضعيف هو ما نزل عن مرتبة الحسن.

ثانياً: "من أهم هذه المباحث أقوال المحدثين في معنى الحديث الضعيف الذي وقع الاختلاف في العمل به، فاستحبه بعضهم في فضائل الأعمال، والأخذ به في المناقب، ومن فروع هذا الاختلاف أن الضعيف في جامع الترمذي دون الضعيف في مسند أحمد، فيقبل من ضعاف المسند ما لا يقبل من ضعاف الترمذي؛ لأنها تساوي الحسان فيه.." ([١٠]). وهذا نقل واضح يُبين التساوي بين الحديث الضعيف في تقسيم الإمام أحمد، والحديث الحسن في جامع الترمذي، مما يشير إلى أن الإمام أحمد جمع الحديث الحسن مع الضعيف.

ثالثاً: شاهدٌ آخر من كلام الإمام ابن قيم الجوزية([١١])، على أصول الإمام أحمد فيقول: "وعلى الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل أو المنكر ولا ما في روايته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه في العمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن؛ ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه ولا قول صاحب ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس"([١٢]). وهذا شاهدٌ ساطع، يبدد ظلمات الشك حول مراد الإمام أحمد من أنه يعني بالحديث الضعيف، ذاك الحديث قسيم الحديث الصحيح، وليس المراد الحديث المتروك والمردود. وأخلص من هذه المسألة إلى أن الحديث الضعيف في مفهوم الإمام أحمد، هو الحديث الذي نزلت مرتبته عن مرتبة الحديث الصحيح، وهو الحديث الحسن لغيره كما أفادنا علماء الحديث، وليس الحديث المتروك، أو المردود، كما بان لنا بوضوحٍ وجلاء.

المسألة الثانية: هل أخذ الإمام أحمد بالحديث المتروك ؟

الإمام أحمد بن حنبل عَلَمٌ في عِلمِ الحديث وإمامٌ في علومه، وغنيٌ عن التعريف، ويكفيه شهادة الإمام محمد بن إدريس الشافعي([١٣]) فيه إذ يقول الشافعي: "خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل"([١٤])، فهل يعقل عن إمام فقيه أن يأخذ بالمتروك من الحديث.

ففي البداية أقدم نقلا عن شيخ الإسلام ابن تيمية هو ما يأتي: "وقال الإمام

تقي الدين ابن تيمية في بعض فتاويه (أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك فذكر أن الحسن ما تعددت طرقة ولم يكن فيهم متهم بالكذب ولم يكن شاذاً، وهو دون الصحيح الذي عرف عدالة ناقليه وضبطهم) وقال: (الضعيف الذي عرف أن ناقله متهم بالكذب رديء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه، عرف أنه لم يتعمد كذبه واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل، قد يكون ممتنعاً وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل من درجة الصحيح)، ثم قال تقي الدين (وأما من قلد الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهي)"([١٥]).

ومن هذا النقل يتضح أن الإمام أحمد من العلماء الذين كانوا يقسمون الحديث الضعيف إلى نوعين –على حد نص الإمام ابن تيمية– ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به، وهو ما شابه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي، والحديث الواهي في اصطلاح أهل العلم بالحديث هو ما يأتي:

١–"حديث المتروكين والكذابين، وتسميته بـ(المنكر) أولى من غيره، وهو غني عن التمثيل؛ لكثرة وقوعه في كلام علماء الحديث، وحديث هؤلاء كذلك يطلق عليه وصف:(الحديث الواهي)، وذلك لأجل شدة ضعف راويه، وسقوط الاعتبار به يقولون في ذلك:(حديث واه)، و(إسناده واه)"([١٦]).

٢– أما الحديث الواهي فيكون مما تفرد به الرواة المتهمون، أو خالفوا فيه الثقات، وكثيراً ما يطلقون عليه مصطلح (المنكر)، وقد ألف فيه ابن الجوزي كتاباً أسماه (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية)([١٧]).

وبهذه التعريفات لعلماء الحديث يظهر جلياً المقصود بالحديث الواهي المتروك الذي لا يأخذ به العلماء بما فيهم الإمام أحمد ابن حنبل – رحمه الله تعالى .

المطلب الثالث

أسباب العمل بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد

الباحث في أصول مذهب الإمام أحمد يجد أنه نص على العمل بالحديث الضعيف، وهو غير الحديث شديد الضعف، والواهي المردود، كما تبين سابقاً، فما هي الأسباب التي دعته إلى النص على ذلك ؟.

١- شدة الحرص منه على الآثار وتقديمها على القياس والرأي.

٢- شدة الحرص على فعل الخير، باعتبار أن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ينفع إن ثبت الحديث، وان لم يثبت فلن ينبني على عدم ثبوته ضرر، هذا بالرغم من ورود الرواية الأخرى، التي تفيد أن الإمام أحمد لا يعمل بالحديث الضعيف، "وَعَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ وَالْمُسْتَحَبَّات؛ وَلِهَذَا لَمْ يَسْتَحِبَّ صَلَاةَ التَّسْبِيحِ لِضَعْفِ خَبَرِهَا عِنْدَهُ، مَعَ أَنَّهُ خَبَرٌ مَشْهُورٌ عَمِلَ بِهِ وَصَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ، وَلَمْ يَسْتَحِبَّ أَيْضًا التَّيَمُّمَ بِضَرْبَتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ فِيهِ أَخْبَارًا وَآثَارًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ، فَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَيَّنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إذَا لَمْ يُشَدِّدْ فِي الرِّوَايَةِ فِي الْفَضَائِلِ فلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا وَاهِيًا، وَلَا أَنْ يُعْمَلَ بِهِ بِانْفِرَادِهِ، بَلْ يَرْوِيهِ لِيَعْرِفَ وَيُبَيِّنَ أَمْرَهُ لِلنَّاسِ أَوْ يُعْتَبَرَ بِهِ وَيُعْتَضَدَ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى عَدَمِ الشِّعَارِ وَإِنَّمَا تَرْكُ الْعَمَلِ بِالثَّانِي لِمَا فِيهِ مِنْ الشِّعَارِ، هُوَ مَعْنًى مُنَاسِبٌ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"([١٨]).

ففي هذا النقل الكفاية في تفضيل العمل أو تركه بالحديث الضعيف، للشعار أو عدم الشعار على حد تحليل (ابن مفلح)([١٩]).

٣- مسايرة الإمام أحمد لباقي العلماء في التساهل في أسانيد أحاديث الترغيب والترهيب، وخوفاً من احتمال الوقوع في رد الحديث النبوي الشريف، وهذا ما سيوضحه النقل الآتي: "الحديث الضعيف يُروى ويُعمل به في التَّرغيب والتَّرهيب، لا في الاستحباب، قال أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي؛ فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي؛ فقد شرع في الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع، وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه بنص أو إجماع؛ كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك، فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال

وعقابها؛ فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً؛ فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء ووقائع العلماء، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي؛ استحباب أو غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب والترجية والتخويف"([٢٠]).

ونستنتج من كل ما سبق أن الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– لم يأتِ ببدعٍ من الرأي في تجويزه العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، فهو كما باقي العلماء في هذا الشأن، فلا مثلمة ولا ضير فيما ذهب إليه من مذهب في هذا المضمار، وله أسبابه الوجيه، المتمثلة في شدة حرصه على الآثار النبوية، ونفوره من الرأي المحض ما وجد إلى ذلك سبيلاً، والتزامه طريق جماعة العلماء، غير أن الاجتهاد ملزمٌ للمجتهد ومن قلده وحسب كما هو ثابتٌ في علم الأصول، فهو القائل: تلك الدرة النفيسة، والتي لا يقدرها بقدرها إلى العالمون. "وقال الإمام أحمد بن حنبل: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، يذهبون إلى رأي سفيان، والله – تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢١] أتدري ما الفتنة ؟ الفتنة: الشرك؛ لعله إذا رد بعض قوله، أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك، وقال لبعض أصحابه: لا تقلدوني، ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي، وتعلموا كما تعلمنا، وكلام الأئمة في هذا كثير جداً مبسوط في غير هذا الموضع"([٢٢]).

المبحث الثاني
حكم العمل بالحديث الضعيف
المطلب الأول: مذهب القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف

أما جواز العمل بالحديث الضعيف، فقد افترق العلماء في جواز العمل به على مذهبين اثنين.

أولاً: مذهب المجيزين مطلقاً.

أما المجيزون مطلقاً فمعتمد حجتهم اتفاق العلماء على العمل به في فضائل الأعمال.

القول الأول:

يعمل به مطلقاً. وإلى هذا القول ذهب جمهور العلماء؛ منهم أحمد في أحد القولين عنه. وعُزي إلى عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري،

وبه يقول ابن عبد البر. وبالغ النووي فقال: (قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً)[٢٣]. وقال: (اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال). وفي حكاية الاتفاق نظر؛ لوجود الخلاف، وسيأتي إن شاء الله ذكر من خالف.

ووجه هذا القول: أن الحديث الضعيف في الفضائل لا يترتب على العمل به مفسدة؛ لأنه ليس فيه تحليل أو تحريم، بل هو زيادة خير دون مضرة للغير ([٢٤]).

ثانياً: مذهب **المجيزين بشروط**، وهي:

١- أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو فضائل الأعمال.

٢- أن يكون الضعف غير شديد.

٣- أن يندرج تحت أصل معمول به.

٤- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط"([٢٥]).

وهذا يعني خروج مسألة الحلال والحرام من دائرة العمل بالحديث الضعيف،

٥- وأن يكون الحديث لم يهبط إلى درجة المنكر والمتروك والمردود.

٦- وأن يكون العمل المطلوب مُنضوياً في الأصل تحت أصل معمول به.

وبالمناسبة هنا، لابد لي من سؤال إذا كان العمل المطلوب مندرجاً تحت أصل معمول به، فلِمَ الالتفات إلى مثل هذا المستوى من الحديث الضعيف.

٧- عدم اعتقاد ثبوته عند العمل به، بل يعتقد الاحتياط، وأيضاً أقول أيُّ احتياط بعد عدم الاعتقاد بما أفاد الحديث من فحوى ومضمون يا تُرى.

وخلاصة ما اعتمد عليه المجيزون للعمل بالحديث الضعيف، الذي لم يشتد ضعفه، والاحتياط من احتمال رد الحديث النبوي الشريف.

المطلب الثاني

مذهب القائلين بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف

أما العلماء القائلون بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف، فقد كان من أبرزهم الأئمة وكبار العلماء، منهم: البخاري، ومسلم، وابن معين، وابن العربي، وابن حزم، وابن حجر، والألباني، والوادعي، والصباغ، والكثير الكثير ممن لا يتسع المقام لسرد أسمائهم، وقد عولوا على أدلة غاية في الوجاهة والوضوح، سأورد منها ما يشفي العليل ويروي الغليل.

١- "... نقل القاسمي في كتابه قواعد التحديث ص:١١٣" الذين قالوا لا يعمل بالحديث الضعيف لا في الأحكام ولا في الفضائل. قال حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين ونسبه في فتح الغيث لأبي بكر بن العربي، ثم قال: والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً. يدل عليه شرط البخاري في صحيحه وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف كما أسلفنا. وعدم إخراجهما في صحيحيهما شيئاً منه وهذا مذهب ابن حزم أيضاً، حيث قال في الملل والنحل ص٨٣ م٢ ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه"، وقال الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير: ج١ص٤٥ قال ابن رجب الحنبلي في شرح الترمذي (ق١١٢٢): "وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه، يعني الصحيح يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام)" قال الشيخ ناصر قلت: "وهذا الذي أدين الله به وأدعو الناس إليه، أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً لا في الفضائل والمستحبات ولا في غيرهما؛ ذلك أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء، وإذا كان كذلك فكيف يقال: يجوز العمل به، والله عز وجل قد ذمه في غير آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[٢٦] وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾[٢٧] وقال رسول الله ﷺ: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث"[٢٨] متفق عليه، ثم قال: واعلم أنه ليس لدى المخالفين لهذا القول الذي اخترته دليل من كتاب أو سنة"([٢٩]).

٢- "رأيُ الأستاذ محمد الصباغ في الحديث الضعيف.

قال الأستاذ محمد الصباغ في كتابه القيم الحديث النبوي: "وأحبُّ أن أبدي وجهة نظرٍ في هذا الموضوع، وهي أنني أرى أنَّ هناك فرقاً بين ما يرتضيهِ المسلمُ احتياطاً وورعاً، وبين ما يريدُ أنْ يدعوَ الناسَ إليهِ؛ ليقيموا حياتَهُم على أساسهِ في زمانٍ يُستهدَفُ فيه المسلمونَ منْ كلِّ جانبٍ". إنَّ التمييزَ بينَ الأمرينِ هو الذي يحتاجُ إليهُ الدعاةُ، والتفريقُ بينهُما مما تقتضيهِ مراعاةُ المنهجِ الربانيِّ السَّامي الكريمِ، الذي رسمَهُ الإسلامُ للناسِ. لقدْ رأينا أنَّ منْ شروط العملِ بالحديثِ الضعيفِ الاحتياطَ وعدمَ الاعتقاد أنَّ الرسولَ ﷺ قالَهُ.

إذنْ فالاحتياطُ هو الدافعُ الذي يحملُ على العملِ بالحديثِ الضعيفِ، ولذا فقد

يبدو أنهُ مقبولٌ أنْ يلتزمَ إنسانٌ طيِّبٌ راغبٌ في الثوابِ بمضمونِ الحديثِ الضعيفِ احتياطاً لنفسِه، لا لاحتمال أنَّ الرسولَ ﷺ قدْ قالَهُ. ولكنْ ليسَ لهُ أنْ يدعو الناسَ إلى ذلك لسببين:

الأولُ: لأنَّ الحديثَ الضعيفَ ليسَ بثابتٍ، بلِ الأغلبُ أنه ليسَ منْ كلامِ النبيِّ ﷺ، فكيفَ نُلزِمُ عبادَ اللهِ بما لم يثبتْ لنا أنهُ مما شرعَهُ اللهُ ؟.

الآخرُ: لأنَّ قبولَ الناسِ الالتزامَ وأداءَ الواجباتِ محدودٌ، فلماذا لا نصرفُ همَ الناسِ إلى العملِ بما صحَّ عنه ﷺ، وهو كثيرٌ.

وانطلاقاً منْ هذا فإنَّ الحديثَ الذي يقول العلماءُ بضعفِه نؤثرُ عدمَ إلزامِ الناسِ به، وعدمَ روايتِه لهم، إلا أنْ يحتاطَ منْ يأخذُ نفسَهُ بالقوةِ والعزمِ في أمورِ الدِّينِ، فهذا لهُ العمل بهِ بالشروطِ التي ذكرها الجمهورُ"(٣٠). "...في فضائل الأعمال ليس كذلك، فإن من العلماء من لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، لا في الأحكام ولا في الفضائل، وقد حكى ذلك ابن سيد الناس في (عيون الأثر) عن يحيى بن معين ونسبه في (فتح المغيب) لأبي بكر بن العربي، قال جمال الدين القاسمي في (قواعد التحديث في مصطلح الحديث): (والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضا، يدل عليه شرط البخاري في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف المتفق على ضعفه كما أسلفنا، وهذا مذهب ابن حزم أيضا حيث قال في (الملل والنحل)، و(المحلى) أيضا، ويضاف هنا الشروط التي ذكرها ابن حجر في (تبين العجب فيما ورد في فضل رجب)، والذي اعتقده في هذه المسألة مع العلماء الذين ذهبوا إلى ترك العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وذلك لأمور:

أولا: أن الحديث الضعيف لا يفيد إلا الظن اتفاقا والعمل بالظن لا يجوز لقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[٣١]، وقوله ﷺ: (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث)[٣٢].

ثانيا: أن النبي ﷺ أمرنا باجتناب الرواية عنه إلا ما علمنا صحته عنه، فقال: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[٣٣]، ومن المعلوم أن رواية الحديث إنما هي وسيلة للعمل بما ثبت فيه، فإذا كان ﷺ ينهانا عن رواية ما لم يثبت عنه، فمن باب أولى أن ينهى عن العمل به، وهذا بين واضح.

ثالثا: أن فيما ثبت عنه ﷺ غنية عما لم يثبت، كما هو الأمر في هذه المسألة، فإن هذا الحديث الصحيح بعمومه يغني عن الحديث الضعيف".

٣- "وقال ابن حبان عقبه: "لا أدري البلية ممن هي؟ أمنه أو من أبيه أو جده؟، لأن أباه وجده لا يعرف لهما رواية إلا من حديث سعيد، والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن رواية الضعيف لا يخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة؛ لأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان".
قلت: وفي تعليله الأخير، إشارة قوية إلى أن مذهبه: أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف؛ لأنه في حكم ما لم يرو من الحديث، وهو تعليل قوي جدا"([٣٤]).

٤- "وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته، كما هو مذهب المحققين من العلماء، كابن حزم، وابن العربي المالكي"([٣٥]).

٥- "وقال في «الآداب الشرعية»([٣٦]): (وعن الإمام أحمد ما يدل على أنه لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمستحبات، ولهذا لم يستحب صلاة التسبيح؛ لضعف خبرها عنده، مع أنه خبر مشهور عمل به، وصححه غير واحد من الأئمة، ولم يستحب أيضاً التيمم بضربتين على الصحيح عنه، مع أن فيه أخباراً وآثاراً...).

وهذا القول فيه قوة، وهو ظاهر المنقول عن الصحابة ﷺ فلم يرد عنهم التساهل في التثبت فيما جاء في الفضائل دون غيرها، وقد تقدم قصة عمر في التثبت ولم يقل هذا في الفضائل لا حاجة بنا إلى التثبت؛ لأن الأحكام الشرعية من واجبات ومندوبات متساوية، إذ الكل شرع من عند الله، لا فرق بينها إلا بدليل شرعي، ولا يحل القول بأن هذا مستحب أو هذا علم، وهذا هو الذي تطمئن له النفس، علماً أنه قلما يخلو حديث ضعيف من أحاديث الفضائل إلا وهو مشتمل على أمر غيبي، فالتأمل في روايته والأمر هكذا خطأ يفضي إلى شر كبير، والله أعلم.

٦- "الشروطُ التي قيَّد بها المتأخرون العمل بالحديث الضعيفِ.

يرَى أستاذُنا الخطيبُ حفظهُ اللهُ أنَّ هذه الشروطَ وإنْ تحققتْ لا تقوَى على جعلِ الضعيفِ مصدراً لإثباتِ حُكْمٍ شرعيٍّ، أو فضيلةٍ خُلُقيَّةٍ، وفي رأيه أنَّ الحديثَ الضعيفَ الذي توفرت فيه هذه الشروط، فيه شبهةُ استحبابِ العملِ به منْ بابِ الاحتياطِ، لا منْ بابِ الإثباتِ. ثم إنَّ المرءَ يطمئنُّ إلى ما ثبتت صحتُه أكثرَ من اطمئنانه إلى ما تبينَ له ضعفهُ، وإنا لا نتصورُ فضيلةً خلقيةً أو أمراً في ترغيبٍ أو ترهيبٍ لا يُكتَبُ له الانتقالُ إلينا بطريقٍ صحيحٍ أو حسنٍ، أو بطرقٍ ضعيفةٍ محتملةٍ ترتقي إلى درجةِ الحسَنِ لغيرِه، وهو أدنَى درجاتِ القبولِ لا نتصوَّرُ هذا، بعد أنْ عرفنا الجهودَ التي بذلها العلماءُ منذُ الصدرِ الأولِ، في سبيلِ حفظِ السُّنَّة، وصيانتِها ونقلِها،

وبيان صحيحِها من سقيمِها، وجمعِها في مدوناتٍ كثيرةٍ تؤكدُ أنَّ السُّنَّة قدْ حُفظتْ بعناية المسلمينَ عنايةً فائقةً جليلةً، وحسبُنا أنْ نعتمدَ في كلِّ هذا على صِحاحِ الحديثِ وحسانهِ، بعد أنْ عرفنا اختلافَ مفهومِ الضعيفِ بين القدامَى والمتأخرينَ"(٣٧).

٧- "...كلام الشيخ مقبل بن هادي الوادعي من كتاب المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح: **السؤال:** هل يعمل بالحديث الضعيف ؟، **الجواب:** الحديث الضعيف لسنا متعبّدين به على الصحيح من أقوال أهل العلم؛ لأن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[٣٨](٣٩) فنحن نأخذ ديننا بتثبّت، والعلماء الذين فصلوا بين الحديث الضعيف في فضائل الأعمال وبينه في الأحكام والعقائد، يقول الإمام الشوكاني في كتابه "الفوائد المجموعة": إنه شرع، ومن ادعى التفصيل فعليه البرهان. والأمر كما يقول الشوكاني والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)[٤٠]، فالحديث الضعيف لا يحتاج إليه، وفي كتاب الله وفي الصحيح من سنة رسول الله ﷺ ما يغني عن الضعيف ([٤١]).

فهذه عينات نقلتها بتجرد وأمانة من النقول للقائلين بعدم جواز العمل بالحديث الضعيف لا في فضائل الأعمال ولا في غيرها، اعتماداً منهم على ما قدموا من أدلةٍ وجيهة، وحجج باهرة، لا تدع لمنصف مقال.

المطلب الثالث
الرأي الراجح في حكم العمل بالحديث الضعيف

بعد أن سردنا مواقف المجيزين وغير المجيزين للعمل بالحديث الضعيف، لا بد أن نقف على بينة من الأمر في هذه المسألة الخلافية بين العلماء على ما يأتي:

أولاً: الحديث الشريف قسم من الوحي، ونحن أمام الوحي ليس لنا إلا التسليم؛ ولأن الوحي أمرٌ وخبر، فلا دور لأحد فيه حتى الرسول الأمين محمد ﷺ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٤٢]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[٤٣]، وحيٌ من الله، وبلاغ من النبي ﷺ وأهم شيء في البلاغ الثبوت للمصدر، فما ثبت فمُسلَّم به وما لم يثبت فليس من المطلوب والتكليف الإلهي. وشدة تحري الصحابة ﷺ للخبر عن النبي ﷺ -حتى إبّان وجوده بين أظهرهم- دليل على عدم التسليم لكل قائل بما قال، وإذا كان عمر ﷺ يُحلف الصحابي على الخبر، وجميع الصحابة عدول، فكيف بغير الصحابة، فالتحري والتثبت من قولهم أولى وألزم وأوجب وأحرى. وبما أن المنقول عن النبي ﷺ دين

وشرع، فهل يُؤخذ الدين والشرع إلا من موثوق النقل والمصدر.

وبناءً على هذا التقديم لا يبقى أمام المسلمين إلا الحرص الشديد على نقاء مصدر الدينونة لله عز وجل، وهذا ما فعله الجهابذة من محققي الحفاظ المحدثين، الذين بذلوا عظيم الجهد ونفائس الأوقات في تصفية وتنقية ما ورد عن النبي محمد ﷺ، حتى بان الصحيح من الضعيف بدقة متناهية لا تبقي ريباً لمستريب، ولا تبقي شكاً لمتشكك، والدليل القاطع على هذه الدقة المتناهية هو الاهتمام بالحديث الضعيف، من باب الاحتياط والحرص على أنفاس النبي ﷺ، فهل بعد هذه الدقة من دقة، وهل بعد هذا التمحيص من تمحيص؟، وبعد هذا هل يبقى مجال لاحتمال الاحتياط خوفاً من ضياع سنةٍ نبوية، أو هديٍ نبوي؟.

ثانياً: إذا كان من ضمن شروط المجيزين للعمل بالحديث الضعيف: أن يندرج العمل تحت أصل معمولٍ به، فما الحاجة للحديث الضعيف والعمل ثابت بغيره. وشيء آخر أن يعتقد العامل حين عمله بالحديث الضعيف عدم ثبوته، وأن يعتقد الاحتياط، فهل هذا من التكاليف الشرعية البيضاء النقية بمكان. وقد جاء في حديث النبي محمد ﷺ" حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ حَيْثُمَا انْقِيدَ انْقَادَ (٤٤).

(على البيضاء) أي الملة والحجة الواضحة التي لا تقبل الشبه أصلا، (فإنما المؤمن) أي شأن المؤمن من ترك التكبر والتزام التواضع، (الأنف) أي الذي جعل الزمام من أنفه، فيجره من يشاء من صغير وكبير إلى حيث يشاء، (حيثما قيد) أي سيق (٤٥).

وهنا أدعو القارئ إلى دقة الملاحظة في قول النبي ﷺ في هذا الحديث النبوي الشريف: "فعليكم بما عرفتم من سنتي"، ومفهوم المخالفة يقتضي ما لم تعرفوا من سنتي فدعو، وهذا على مقتضى قواعد اللغة العربية، وأصول الفقه. والتركيز هنا على "ما عرفتم" في التلقي، والعمل، والسير، والانقياد، ومن المعلوم بالضرورة في علوم

الحديث الشريف ومصطلحه الجهالة والمجهول لا محل لهما، فافهم هذا ترح نفسك من الكثير الكثير مما لا طائل من وراء تقليب الأقوال والآراء فيه.

ثالثاً: تساوي الخوفين وتعادل الحَذَرين.

من معتمدات القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف، الاحتياط والخوف من أن يكون الحديث الضعيف مما يحتمل الصحة، مهما كانت النسبة من هذا الاحتمال، وبعدم العمل به يفوتنا الخير الكثير من عملٍ ندبنا إليه النبي محمد ﷺ فنعمل به احتياطاً على حد قولهم، وهو منحى وجيه، وحرصٌ مأجورٌ إن شاء الله –عز وجل– هذا إن سَلِمَ من معادلٍ أو معارض، فكيف إن وُجِد ما يعادله في الجانب الآخر من احتياط وخوف من الوقوع تحت طائلة المخالفة لأمر النبي ﷺ، بالعمل بما لم يندب باعتبار التقرب والعبادة. ولئن كان الحذر من الوقوع في دائرة رد حديث النبي ﷺ هو الباعث على العمل بالحديث الضعيف، فمن البديهي أن نحذر من الوقوع في دائرة التقول على النبي ﷺ مهما كانت النسبة من هذا الاحتمال، ولا نعمل بالحديث الضعيف. وبهذا يتساوى الخوفين ويتعادل الحذرين.

ومن المعلوم في علم الأصول إذا ورد الأمرُ والنهيُ يقدم النهيُ على الأمر. قال الشوكاني: "أنه يقدم النهي على الأمر"([٤٦]). وقال ابن النجار: "وَيُرَجَّحُ" مِنْهُ "نَهْيٌ" عَلَى "أَمْرٍ" يَعْنِي أَنَّهُ يُرَجَّحُ الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ النَّهْيُ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ الأَمْرُ لِشِدَّةِ الطَّلَبِ فِيهِ؛ لاقْتِضَائِهِ لِلدَّوَامِ، حَتَّى قَالَ كَثِيرٌ مِمَّنْ قَالَ: الأَمْرُ لا يُفِيدُ التَّكْرَارَ، قَالَ: النَّهْيُ يُفِيدُ التَّكْرَارَ؛ وَلأَنَّ دَفْعَ الْمَفْسَدَةِ أَهَمُّ مِنْ جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ. وَقَالَ الآمِدِيُّ وَابْنُ حَمْدَانَ وَالْهِنْدِيُّ: يُرَجَّحُ الْمُبِيحُ عَلَى الأَمْرِ؛ الكوكب المنير"([٤٧]).

وبناءً على ما تقدم أراني أُرجح رأي المحققين من العلماء، القائلين بعدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، ففي الحديث الصحيح الغنى والكفاية عن الحديث الضعيف، والله تعالى أعلم.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

١- الحديث الضعيف عند المحدثين هو الحديث الذي فقد أحد الشروط اللازمة للصحة.

٢- الحديث الضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل ليس هو الحديث المتروك والمردود.

٣- الباعث على العمل بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد هو الاحتياط والنفور من

الرأي والقياس.

٤- القائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، والقائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف بشروط وما قدموا من حججٍ ذات وجاهة لم تصمد أمام الحجج الباهرة للمحققين من المحدثين.

٥- الرأي الراجح الذي خلصت إليه هو عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً.

٦- التعظيم والإكبار للجهود العظيمة التي بذلها علماء أهل الحديث في خدمة آثار النبي ﷺ وحفظها وضبطها من كل ما شابها، فتجدني أغبطهم على ولايتهم للنبي ﷺ في الدنيا والآخرة وذلك لقول النبي الكريم ﷺ "إِنَّ أَوْلاكُمْ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُكُمْ عَلَيَّ صَلاةً فِي الدُّنْيَا "([٤٨]).

التوصيات:

١- أوصي نفسي وطلبة العلم بتقوى الله تعالى.

٢- الاعتماد على الأحاديث الصحيحة والحسنة والابتعاد عن الأحاديث الضعيفة.

٣- أن يضع طلاب العلم نصب أعينهم مسؤوليتهم تجاه سنةِ نبيهم محمد ﷺ، وأن يشحذوا الهمم في سبيل نشرها وتعميمها بكل وسيلة مُستطاعة.

هوامش البحث:

---

[1] العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر(المتوفى:٨٥٢هـ)، ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح،٧٧/١، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات٢، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

[2] الشحود، علي بن نايف الشحود، الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف ٣/١

[3] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي(المتوفى:٧٧٤هـ)، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ٥/١

[4] ابن الملقن، الشيخ عمر بن علي، المعروف بابن الملقن، التذكرة في علوم الحديث١٤/١

[5] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ٢٥/١، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١

[6] هو الإمام ابن حنبل (١٦٤- ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م) أحمد محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني الوائلي: إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة، أصله من مرو، وكان أبوه والي سرخس، وولد ببغداد، فنشأ منكباً على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفاراً كثيرة إلى الكوفة

والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والثغور والمغرب والجزائر وفارس وخراسان والجبال والأطراف

[7] القاسمي، العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي،قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث،٥٦/١

[8] ابن تيمية، شرح العمدة ٣٣٧/١

[9] شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١- ٧٢٨ هـ = ١٢٦٣- ١٣٢٨م) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام ، ينظر: الزركلي، الأعلام ١/١

[10] مقالات وفوائد حديثيه من مجلة المنار ٣٥١/١، المكتبة الشاملة

[11] ابن قيم الجوزية،(٦٩١-٧٥١هـ = ١٢٩٢-١٣٥٠م)، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي= الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين: من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، مولده ووفاته في دمشق، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأهين وعذب بسببه، وطيف به على جمل مضروبا بالعصي، وأطلق بعد موت ابن تيمية، وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع منها عدداً عظيماً، وكتب بخطه الحسن شيئا كثيراً، وألف تصانيف كثيرة منها(إعلام الموقعين- ط) و(الطرق الحكمية في السياسة الشرعية- ط) و(شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل- ط)، و(كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء – ينظر: الزركلي، الأعلام ٥٦/٦

[12] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين ٢٥/١

[13] الإمام الشافعي،(١٥٠- ٢٠٤هـ = ٧٦٧- ٨٢٠م) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي ألمطلبي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة. قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة، وكان من أحذق قريش بالرمي، يصيب من العشرة عشرة، برع في ذلك أولا كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة. وكان ذكيا مفرطا. له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب (الأم)، ينظر: الزركلي، الأعلام ٢٦/٦

[14] المازني، إسلام، ترجمة الأئمة الأربعة، ١/ ١٩٨

[15] القاسمي، قواعد التحديث٥٦/١

[16] الشحود، علي بن نايف، المُفصَّلُ في علوم الحديث١٩٨/١

[17] المليباري، حمزة، عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد،٧٥/١

[18] ابن مفلح: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحٍ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، ينظر: الآداب الشرعية، ٢١٤/٢

[19] ابن مفلح (٧٠٨-٧٦٣هـ = ١٣٠٨-١٣٦٢م) محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي: أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل. ولد

ونشأ في بيت المقدس، وتوفى بصالحية دمشق، من تصانيفه (كتاب الفروع–ط) ثلاثة مجلدات، فقه، و(النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لابن تيمية–خ) فقه، و(أصول الفقه) و(الآداب الشرعية الكبرى– ط) ثلاثة مجلدات، وله على (المقنع) نحو ثلاثين جزءا. ينظر الزركلي، الأعلام،١٠٧/٧

[20] السَّقَّاف، علوي بن عبد القادر، المنتخب من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، ص٢٥٠

[21] سورة النور آية ٦٣

[22] ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، دراسة وتحقيق، الدرر السنية في الكتب النجدية،١/ ٢٠٨

[23] النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، الأذكار للنووي، ط١: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤، ج١، ص٣٦، دار ابن حزم للطباعة والنشر

[24] العلوان، سليمان بن ناصر، الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث وحكم العمل بالحديث الضعيف ٣٢/١

[25] العدوي، مصطفى، مصطلح الحديث في سؤال وجواب،٢٦

[26] سورة يونس آية ٣٦

[27] سورة النجم آية ٢٣

[28] البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، حديث(٥١٤٣)،ط١٤٢٢:١هـ،ج٧، ص١٩، دار طوق النجاة / مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، حديث(٢٥٦٣)، ج٤، ص١٩٨٥، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

[29] مشرف، الشيخ علي، حكم العمل بالحديث الضعيف٦/١، المكتبة الشاملة

[30] الشحود، علي بن نايف، الخلاصةُ في أحكام الحديثِ الضَّعيفِ ص٣٠

[31] سورة النجم آية ٢٨

[32] سبق تخريجه، صحيح البخاري، وصحيح مسلم

[33] البخاري، صحيح البخاري، جزء١ص٣٣، ط١، ١٤٢٢هـ

[34] الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٢

[35] المرجع السابق٦٥١/١

[36] الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، الثمر المستطاب٢١٨/١،٢١٧

[37] الشحود، علي بن نايف، المُفصَّلُ في علوم الحديث ص١٢٦

[38] سورة الإسراء آية ٣٦

[39] العلوان، سليمان بن ناصر، الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث وحكم العمل بالحديث الضعيف،٣٥/١

[40] مسلم، صحيح مسلم، جزء١، ص٨

[41] الوادعي، الشيخ العلامة المحدث مقبل بن هادى ت(١٤٢٢هـ) المقترح ص٦٨

[42] سورة النجم آية٣,٤

[43] سورة النور آية ٥٤

[44] ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١: ١٤٢١هـ–٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة، حديث صحيح

بطرقه وشواهده، وهذا إسناد حسن

[45] ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(المتوفى٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجة٢٩/١، قال الشيخ الألباني: صحيح "

[46] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (المتوفى:١٢٥٠هـ) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ٢٧٠/٢

[47] ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ) شرح الكوكب المنير، ٦٥٩/٤

[48] أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، مسند أبي يعلى، ج٩/ص١٣، ح٥٠٨٠

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار/مايو٢٠٠٢م.

٢. الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث وحكم العمل بالحديث الضعيف، سليمان بن ناصر العلوان، المكتبة الشاملة.

٣. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.

٤. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، الناشر: دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣، الناشر: دار الجيل - بيروت، ١٩٧٣، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، عدد الأجزاء: ٤.

٥. الآداب الشرعية، المؤلف: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحٍ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ[الكتاب مشكول ومرقم آليا غير موافق للمطبوع].

٦. الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي(المتوفى: ٧٧٤هـ).

٧. التذكرة في علوم الحديث، الشيخ عمر بن علي، المعروف بابن الملقن.

٨. الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ١.

٩. الخلاصةُ في أحكام الحديثِ الضَّعيفِ، إعداد: علي بن نايف الشحود، الباحث في القرآن والسُّنَّة.

١٠. الدرر السنية في الكتب النجدية، دراسة وتحقيق، ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،٢٠٨/١.

١١. المُفصَّلُ في علوم الحديث، إعداد الباحث في القرآن والسنة، علي بن نايف الشحود.

١٢. المقترح، المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي.

١٣. المنتخب من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، انتخبه وخدمه: علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف.
١٤. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات:٢ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٥. ترجمة الأئمة الأربعة، المؤلف: إسلام المازني.
١٦. حكم العمل بالحديث الضعيف، الشيخ علي مشرف، المدرس بالمعهد الثانوي بالمدينة.
١٧. دواوين الشعر العربي على مر العصور ٥٣/ ٨٧، المؤلف: مجموعة من الشعراء.
١٨. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، شهرته: الألباني، دار النشر: دار المعارف، البلد: الرياض – المملكة العربية السعودية،الطبعة:الأولى،سنة الطبع:١٤١٢هـ/١٩٩٢م، عدد الأجزاء:١٤.
١٩. سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(المتوفى:٢٧٣هـ) كتب حواشيه: محمود خليل، الناشر:مكتبة أبي المعاطي،عدد الأجزاء:٥ الترقيم يتوافق مع جميع الطبعات، والصفحات تتوافق مع طبعة الرسالة.
٢٠. شرح العمدة في الفقه، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، الناشر: مكتبة العبيكان الرياض الطبعة الأولى،١٤١٣، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، عدد الأجزاء:٤.
٢١. شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار(المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.
٢٢. عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، المؤلف: حمزة المليباري، أدخله للشاملة أبو عمر عفا الله عنه وعن والديه.
٢٣. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي، قام بفهرسته: أبو عمر غفر الله له ولوالديه.
٢٤. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، تحقيق٧: حسين سليم أسد، عدد الأجزاء: ١٣، الأحاديث مذيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها.
٢٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة، عدد الأجزاء: ٦،الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
٢٦. مصطلح الحديث في سؤال و جواب، المؤلف: مصطفى العدوي.
٢٧. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت، سنة النشر:١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م،عدد الأجزاء:١.